منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

"المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة لعام 2016"

تقرير حول مشاركة المنظمة

نيويورك: 11-2016/7/20

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

«المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة لعام 2016»

تقرير حول مشاركة المنظمة

نيويورك: 11-2016/7/20

موجز

في إطار الاهتمام الذي توليه منظمة المرأة العربية لمواكبة الأجندة الدولية ومتابعة التطورات الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على كافة المستويات الإقليمية والدولية، شاركت المنظمة في أعمال «المنتدي السياسي رفيع المستوي حول التنمية المستدامة» الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وذلك بمقر الامم المتحدة في نيويورك خلال الفترة 11-2016/7/20.

ويعد منتدي المتابعة الأول من نوعه عقب اعتماد الأمم المتحدة لأجندة التنمية المستدامة، وقد استمر على مدى أسبوعين تم خلالهما مناقشة عدد من الموضوعات ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة كما تم تقديم استعراضات وطنية حول التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبل 22 دولة علي مستوي العالم من بينها مصر والمغرب من المنطقة العربية. (مرفق (1): أبرز ما جاء في عروض الدول)

جدير بالذكر أن منظمة المرأة العربية قد طورت برنامج متكامل لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للمرأة في المنطقة العربية، وتعمل على تطوير مؤشرات تتناسب مع ظروف الدول العربية، وذلك بهدف تقديم الدعم الفني للدول في المنطقة العربية من أجل ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للمرأة في المنطقة العربية.

وقد حرصت المنظمة على المشاركة في أعمال هذه الاجتماعات من أجل إطلاع الدول الأعضاء على مدى التقدم المحرز نحو التنفيذ وأبرز التحديات التي تواجه دول العالم لدى التنفيذ والاستفادة من تجربة المنتدى كونه الأول من نوعه وذلك عند إعداد منتدى المتابعة الأول للمنظمة الذي تعتزم عقده في إطار برنامجها العام للمتابعة، وربط المرأة بأهم الرسائل التي يمكن الاستفادة منها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للمرأة في المنطقة العربية.

وتقدم الإدارة العامة لمنظمة المرأة العربية هذا التقرير لإلقاء الضوء على أهم النتائج والدروس المستفادة من ذلك المنتدى وكذا عرض أبرز التحديات التي تواجه الدول وأهم الفرص المتاحة التي يمكن الاستفادة منها والبناء عليها، مع إلقاء الضوء على أبرز التجارب الإقليمية والدولية التي يمكن للدول العربية الاستفادة منها عند التنفيذ.

مرفت تلاوي

أغسطس 2016

خلفية

في سبتمبر 2015، اعتمد قادة العالم أهداف التنمية المستدامة 2030 البالغ عددها 17 هدفًا متنوعا و169 غاية و231 مؤشرا للقياس. وقد بدأ سريان تلك الأهداف منذ يناير 2016، على أن تقوم الحكومات في تعاون مع الشركاء من جميع قطاعات المجتمع بتعبئة الجهود للنهوض بالتنمية المستدامة جنبًا إلى جنب مع الجهود العالمية المبذولة من أجل بناء السلام والأمن وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

واعترافًا بدور المرأة على الصعيد العالمي، ومساهماتها التاريخية في مجتمعاتها، ونظرًا لكونها الأكثر تأثرًا وتأثيرًا في المجالات المختلفة، فقد تم تضمين هدف قائم بذاته معني بالمرأة في الأجندة التنموية الجديدة، وهو الهدف رقم (5) المعني بـ "تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة".

وحيث تؤمن منظمة المرأة العربية بأن دور المرأة لا يقتصر على الهدف الخامس فحسب بل يمتد ليشمل مختلف السياسات وكافة القطاعات[*]، كما تؤمن بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن يكتمل إلاّ بمشاركة المرأة، بادرت المنظمة بعقد أول مؤتمر عربي وعالمي اهتم بربط المرأة العربية بالأجندة التنموية 2030. وقد اهتم المؤتمر بإنتاج مؤشرات من منظور النوع الاجتماعي لقياس التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الواردة في أجندة الأمم المتحدة أو التحديات التي مازالت تعوق المسيرة، وذلك بهدف مساعدة الدول العربية على إدماج قضايا المرأة في الـ17 هدف لدى قيامهم بإعداد التقارير الوطنية على مدى السنوات الـ 15 القادمة.

(*) فقطاعات مثل الأمن والبيئة والقطاعات الخدمية تؤثر على جميع أفراد المجتمع، وخصوصًا المرأة؛ فضعف الأمن على سبيل المثال يؤدي إلى تفشي ظواهر التحرش والعنف ضد المرأة بدرجة أكبر، كما أن التدهور البيئي والتغير المناخي يؤثر على المرأة بشكل كبير في بعض البيئات نظرًا لأن المرأة هي الأقل امتلاكًا للأراضي والموارد الزراعية، والافتقار إلى المرافق الصحية الملائمة يؤثر بشكل كبير على المرأة، لأن المرأة هي المكلفة في أحيان كثيرة بتوفير المياه للأسرة، وتؤثر زيادة عدد الساعات التي تستهلكها لجلب المياه على فرصها في التعليم والعمل. وفي المقابل، تشير الدراسات إلى أن تحسين دخل المرأة يؤثر بشكل مباشر على تحسين صحة أطفالها ورفع معدل تعليمهم، ذلك لأن المرأة العاملة تنفق نحو 90% من دخلها على الأسرة، وكذلك تشير إلى أن زيادة معدل إلحاق الفتيات بالمدارس بنسبة 10% يزيد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3%.

وقد صدر عن مؤتمر المنظمة العديد من التوصيات التي تهدف إلى إدماج المرأة في الأهداف السبعة عشر. كما صدر عنه وثيقة **«منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية»**، والذي تضمن عددًا من العناصر التي توضح دور المنظمة في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة للمرأة في المنطقة العربية، وتمثلت أهم الالتزامات الملقاة على عاتق منظمة المرأة العربية في برنامج متكامل لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للمرأة في المنطقة العربية، سنلقي الضوء فيما بعد على أهم محاوره.

وقد شاركت المنظمة في اجتماعات **«المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2016»** انطلاقًا من حرصها على الوقوف على آخر المستجدات العالمية بشأن التنمية المستدامة والتي يمكنها الاستفادة منها لدى تنفيذ برنامجها للمتابعة المشار إليه.

ويعرض هذا التقرير الأقسام التالية:

أولاً: الفرص المتاحة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

1- الالتزام العالمي بأجندة التنمية المستدامة وتزايد الإدراك الدولي لمسألة الاستدامة

يتمثل أحد أكبر التحولات من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة في الانتقال من خطة تركز على أشد البلدان فقرًا إلى خطة تحدد الأهداف والغايات لجميع الدول، وهو الأمر الذي لاقى ترحيبًا من معظم الدول. لذا، يشكل الطابع العالمي واحدًا من جوانب خطة عام 2030، فهو يؤدي إلى توزيع المسؤولية عن تحقيق النتائج بين جميع الدول.

وقد كان هناك حرص على مشاركة جميع الدول في صياغة الأجندة، ولعل من أبرز الفرص التي يمكن البناء عليها الحرص الإقليمي والدولي على تحديد وتحليل التحديات منذ السنة الأولى من التنفيذ وعقد منتديات متابعة سنوية على المستويين لمتابعة التنفيذ وإلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه دول العالم.

2- الحرص على إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة

يشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015[(**)] إلى وجود حاجة إلى إضفاء الطابع المحلي داخل الدول على الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، حيث أن تلك الغايات قد صيغت باعتبارها غايات عالمية تتحقق من خلال الأثر المشترك للتقدم المحرز في جميع الدول، وأنها تتسم بما يكفي من المرونة للسماح للدول بتكييفها وفق ما يخصها من أهداف ونقاط مرجعية ومؤشرات وغايات، على أساس الخصوصية التي تتمتع بها كل دولة، ويكون للحكومة أيضًا تحديد الطريقة المناسبة لإدراج تلك الغايات في عمليات التخطيط وفي السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

وفي سياق متصل، فعلى الرغم من وضع إطار عالمي من المؤشرات لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بغرض المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، إلّا أنه

(**) تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج، **تقريرالأمين العام**، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (الجزء الرفيع المستوى)، دورة عام 2016، المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة.

لا يـزال أمـام جميـع الـدول الفرصـة لوضـع مـؤشرات إضافيـة، أو مختلفـة في بعـض الحـالات، مـن أجـل الرصـد عـلى الصعيـد الإقليمـي والوطنـي، حيـث وافقـت الـدول الأعضـاء بالأمـم المتحـدة عـلى التعامـل مـع المـؤشرات العالميـة والإقليميـة والوطنيـة بمرونـة بحيـث يمكـن التعديـل فيهـا، حسـبما يلـزم الأمـر.

وقـد تركـزت المناقشـات خـلال المنتـدى حول مسـألة تكييف أجنـدة التنميـة المسـتدامة وضرورة أن تتـلاءم مـع الأولويـات الوطنيـة عنـد إعـداد خطـط التنميـة الوطنيـة، والتأكيـد عـلي ضرورة تجنـب الاكتفـاء بمجـرد نقـل الأجنـدة الدوليـة بـل العمـل عـلي اسـتلهام التجـارب الناجحـة وترجمتهـا لتتـلاءم مـع السـياقات الوطنيـة، وكـذا الاسـتجابة للخصوصيـة المحليـة في سـبيل دعـم الآليـات والمؤسسـات الوطنيـة. وتـدرك جميـع الـدول تلـك المسـألة تمامًـا وتسـعى لإعـداد اسـتراتيجيات تتـماشى مـع الإطـار العـام لأجنـدة التنميـة المسـتدامة مـع مراعـاة الخصوصيـة المحليـة والظـروف السـائدة في كل دولـة.

3- الحرص على إشراك جميع الأطراف الفاعلة

لعـل أهـم مـا يميـز أعـمال المنتـدى وجـود إجـماع دولي عـلى أن تحقيـق الأهـداف الطموحـة لخطـة عـام 2030 إنمـا يتطلـب تنشـيط وتعزيـز الشراكـة العالميـة التـي تجمـع بـين الحكومـات والمجتمـع المـدني والقطـاع الخـاص ومنظومـة الأمـم المتحـدة وغيرهـا مـن الجهـات الفاعلـة.
تؤمـن جميـع الـدول عـلى أن القـدرة عـلي النجـاح في تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة يتوقـف عـلي قـدرة الـدول عـلي إعـداد اسـتراتيجيات وطنيـة تقـوم عـلي القيـم والتقاليـد المحليـة وأن يعتمـد التنفيـذ عـلي الثقـة المتبادلـة بـين الحكومـة والمجتمـع المـدني وغيرهـم مـن أصحـاب المصالـح.

ثانياً: أبرز التحديات التي تواجه عملية التنفيذ

التحدي الأول: الحاجة إلى تطوير وسائل تنفيذ الأهداف

فيما يتعلق بضرورة خلق بيئة داعمة وتقوية وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (التمويل، البيانات والاحصاءات، العلم والتكنولوجيا، بناء القدرات)، تم التأكيد علي أن النجاح في تحقيق تلك الأهداف إنما يتوقف علي النجاح في تعبئة الموارد الموجودة أو استحداث مصادر جديدة لتعبئة الموارد المالية، وبناء القدرات، والتطور التكنولوجي.

- **التمويل**

يعتبر التمويل أساسي لنجاح جدول أعمال التنمية المستدامة الجديد الذي سيكون مدفوعًا من خلال تنفيذ 17 هدفًا للتنمية المستدامة.

وقد اتفقت الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتمويل التنمية، المنعقد في أديس أبابا في يوليو 2015 على سلسلة من التدابير الجريئة لإصلاح الممارسات المالية العالمية وخلق استثمارات لمواجهة مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تضمن جدول أعمال أديس أبابا أكثر من 100 خطوة ملموسة تعالج جميع مصادر التمويل وتغطي التعاون فيما يتعلق بمجموعة من القضايا بما في ذلك التكنولوجيا والعلوم والابتكار والتجارة وبناء القدرات. لكن لا تزال هناك حاجة إلى تحديد مسار كيفية معالجة التحديات الحالية أو أن تصبح الخطة أكثر وضوحًا وقابلية للتنفيذ. وعلى الرغم من أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يشير إلى وجود ارتفاع في المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 1.7 في المائة لعام 2015 مقارنة بعام 2014، لكنه أرجع ذلك الارتفاع إلى الزيادة في ارتفاع المصروفات المتصلة بتكاليف اللاجئين أخذا في الاعتبار التضخم وارتفاع قيمة الدولار في عام 2015، الأمر الذي يعني أن هذا التمويل لم يوجه إلى التنمية بشكل مباشر.

إلا أن هيلين كلارك، مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ورئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، قد أشارت إلى أن المجموعة تعمل عن كثب من أجل تطوير آلية عالمية لتمويل التنمية.

كما يوجد عدد من الوسائل التي يمكن من خلالها دعم سبل التمويل، فعلى سبيل المثال تمت الإشارة إلى ضرورة **توظيف التكنولوجيا لابتكار طرق غير تقليدية** في مجال تمويل التنمية خاصه في الدول الأكثر فقرًا، ففي بنجلاديش علي سبيل المثال تستخدم التكنولوجيا لتمكين

الفئات الضعيفة مثل **خدمات بنكية ذكية**، **التمويل الأخضر**، **حاضنات الأعمال**، وفيما يخص اللاجئين فقد ابتكروا **البنك المحمول لتسهيل إجراء التحويلات المالية** فيتم مثلًا تحويل 300$ بتكلفة أقل من دولار واحد.

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

يشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى أن خدمات النطاق العريض الثابتة لا تزال غير ميسورة التكلفة وغير متاحة لدى الكثير من السكان في كثير من المناطق النامية، مما يبرز الفجوات الرقمية الموجودة على صعيد فرص الحصول على خدمات الإنترنت ذات السرعة والطاقة الاستيعابية العالية. كما يشير إلى أنه توجد تفاوتات كبيرة في استخدام الإنترنت؛ ففي المناطق النامية، يستخدم الإنترنت ثلث السكان، مقابل 1 من كل 10 أشخاص في أقل البلدان نموًا، كما تشير البيانات إلى أن الرجال أكثر من النساء دخولًا على الإنترنت. ففي عام 2015، كان معدل انتشار استخدام الإنترنت على مستوى العالم أقل بالنسبة للنساء منه للرجال بحوالي 11%. وأن الفجوة بين الجنسين أعلى من ذلك في المناطق النامية (15%)، وتبلغ أعلى مستوياتها في أقل البلدان نموًا (29%).

وخلال المنتدى، تم عرض التقرير العالمي للتنمية المستدامة (GSDR) وتم التأكيد على أن **التكنولوجيا** تعد أحد أهم العوامل التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث يمكنها خلق التناغم بين مختلف الأهداف التنموية والإسهام في تخطي العقبات من خلال تقديم عدد كبير من المقترحات في مجال الدعم التكنولوجي. وتشمل تلك المقترحات تقديم تقنيات مساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، استخدام تطبيقات النانوتكنولوجي في معالجة مياه الصرف الصحي، استخدام تكنولوجيا البناء المستدام، تطوير مواقد طهي حديثة، الاعتماد علي إعادة التدوير في الصناعة، وغيرها من المقترحات.

- **بناء القدرات**

أكّدت مؤسسات التمويل الكبرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على التزامها بدورها من حيث زيادة الدعم المالي للدول الفقيرة، وبناء القدرات الاقتصادية وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء. وتطرقت تلك المؤسسات إلي ضرورة توفير البيانات الصحيحة ومبادئ الحوكمة الرشيدة من أجل تحقيق إدارة كفؤة للموارد.

وعلى الرغم من أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة[***] يشير إلى أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات والتخطيط الوطني 23 بليون دولار في عام 2014، ومن هذا المجموع تلقت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 6 بلايين دولار، وتلقت منطقة جنوب ووسط آسيا 4.6 بلايين دولار. كما يشير إلى أن القطاعات الرئيسية التي تلقت المساعدة في هذا الشأن هي الإدارة العامة والبيئة والطاقة، التي خصص لها إجمالًا 9.3 بلايين دولار، إلّا أن جميع المناقشات دارت حول ضرورة العمل على تقوية وبناء القدرات الوطنية من أجل ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الوجه الأمثل.

- **توافر البيانات والمؤشرات**

وافقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في مارس 2016 على إطار مقترح لـ 230 مؤشرًا باعتباره نقطة انطلاق عملية لإجراء المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، وهنا تبرز مسؤولية الدول في مراجعة ذلك الإطار والاستعانة بالمؤشرات والواردة فيه أو تطويعها بما يستجيب للخصوصية المحلية دون إغفال الأجندة الدولية. إلّا أن تلك المسألة تعتريها العديد من الصعوبات، فقد أقرت الدول الأعضاء بأن الاستجابة لذلك الإطار إنما تتطلب قدرًا كبيرًا من الجهود لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية في مجال إنتاج البيانات وتحليلها ونشرها في كثير من الدول، وأن هذه الجهود ستتطلب استثمارات كبيرة من أجل تطوير الابتكارات اللازمة للنظم الإحصائية الوطنية وتيسيرها والحفاظ عليها.

وفي سياق متصل، فإنه قد تم تصنيف المؤشرات المتفق عليها في اللجنة الإحصائية إلى 3 مستويات، الأول يتضمن المؤشرات ذات المنهجية المحددة والبيانات المتاحة على نطاق واسع، والثاني يتضمن المؤشرات ذات المنهجية المحددة لكن دون كفاية تغطية البيانات، بينما يتضمن الثالث مؤشرات يجري وضع منهجية لها، وتصنف حوالي 60% من المؤشرات بصورة مؤقتة في المستويين الأول والثاني، وحوالي 40% في المستوى الثالث. ومن الأمثلة التي توضح صعوبة مسألة تطوير المؤشرات أن المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة تستند إلى المؤشرات المصنفة في المستوى الأول أو الثاني، وبحسب ما تم اختياره من مؤشرات لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي توافرت بيانات بشأنها حتى مايو 2016.

(***) التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، **تقرير الأمين العام**، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (الجزء الرفيع المستوى)، دورة عام 2016، المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة.

وقد تركزت المناقشات خلال المنتدى حول دور المؤشرات والاحصائيات في عمليات التخطيط ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتمت الإشارة إلى عدد من التحديات منها عدم قابلية بعض المؤشرات للقياس، وعدم انتاج بيانات معتمدة بشكل منتظم. وتم التأكيد علي ضرورة تطوير وسائل مبتكرة واتباع منهجيات متطورة لجمع البيانات وكذا ضرورة ان تتلاءم المؤشرات مع خصوصيات الدول، وأهمية بناء قدرات المسؤولين الاحصائيين علي المستويات الوطنية.

وهنا، يشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة(****) إلى أنه على الرغم من تزايد الوعي بأهمية الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة وفي التنمية المستندة إلى الأدلة، فإن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإحصاءات كانت تتذبذب عند حوالي 0.3% بين عامي 2010 و2013.

وفيما يتعلق بالبيانات، فعلى الرغم من أن تعدادات السكان والمساكن تشكل صدرًا أوليًا للبيانات المفصلة اللازمة لصياغة وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج الإنمائية، إلّا أنه خلال فترة السنوات العشر الممتدة من عام 2006 إلى عام 2015، أجرى 90% من البلدان والمناطق في جميع أنحاء العالم تعدادًا واحدًا على الأقل للسكان والمساكن.

وعلى مدى الفترة 2005-2014، توافرت بيانات تسجيل المواليد عن 183 من أصل 230 بلدًا أو منطقة، بينما توافرت بيانات تسجيل الوفيات عن 157 بلدًا أو منطقة، ولم يكن هناك تسجيل للمواليد بتغطية تبلغ 90% أو أكثر سوى في 58% فقط من الدول النامية التي تتوافر بشأنها بيانات؛ وكان هناك تسجيل للوفيات بتغطية تبلغ 75% أو أكثر في 71% من الدول النامية التي تتوافر بشأنها بيانات.

التحدي الثاني: كيفية إدماج المرأة لدى التنفيذ ولدى إعداد التقارير الوطنية

أكدت معظم الدول والمنظمات الدولية علي محورية دور المرأة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ فأشارت إلى الدور الذي تلعبه المرأة في مختلف القطاعات والقطاع الزراعي خاصة في الدول النامية، وأكّدت على أهمية امتلاك المرأة للأراضي الزراعية. كما أكّدت على دور المرأة في تحقيق السلام وأنه بإمكان المرأة منع النزاع في حال نشوبه.

(****) المرجع السابق.

وعلى الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه المرأة في التنمية، وعلى الرغم من التأكيد على أنه بدون المرأة فإنه لا يمكن مواجهة المشكلات التنموية ولا التداعيات السلبية لبعض الظواهر كتغير المناخ. وأن المرأة تلعب دورًا محوريًا وتربطها علاقة تأثير وتأثر بجميع المجالات. فالمرأة دائما هي أكثر فقرًا و70% من الفقراء هم من النساء. إلا أنها لاتزال تواجه العديد من العوائق التي تقف أمام مشاركتها في المجال العام، ومنها الالتزامات الأسرية، وضعف مستويات التدريب وجودة التعليم.

وتم التأكيد على ضرورة اتخاذ الإجراءات التي تضمن مشاركة المرأة بفعالية في عمليات التنمية إنما تتمثل في توفير الاحتياجات الأساسية من الصحة والخدمات والبنية التحتية، وحصول المرأة علي التعليم، وألا تجبر الفتيات علي الزواج المبكر، وأن تتاح للمرأة فرص متساوية في المجتمع وتتاح لها فرص التمكين على مختلف المستويات.

إلّا أنه على مستوى التنفيذ، يلاحظ أن الدول غالبًا ما تركز على الهدف الخامس الخاص بتحقيق المساواة بين الجنسين وتغفل العلاقة التكاملية التي تربط المرأة بجميع أهداف التنمية المستدامة، ويبرز نفس التحدي لدى إعداد التقارير الوطنية بحيث يغيب ذكر ما تم إنجازه لصالح المرأة أو ما تواجهه من تحديات في التعامل مع جميع مجالات المجتمع. لذلك، فإن مسألة بناء الوعي وبناء القدرات الوطنية على كيفية دمج المرأة في مختلف القطاعات يعد أمرًا بالغ الأهمية يجب العمل عليه من الآن وعلى مدى السنوات القادمة.

التحدي الثالث: تأثير النزاعات المسلحة

تشهد المنطقة العربية تغيرات غير مسبوقة على كافة الأصعدة ومن بينها الصعيد الإنساني جراء الأزمات والكوارث فضلًا عن تراجع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع استمرار النزاعات المسلحة والحروب؛ الأمر الذي يعرقل كثير من الدول العربية لدى تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030. فمن ناحية، يعاني اللاجئون والنازحون من أوضاع إنسانية متدهورة تحول دون حصولهم على الاحتياجات الأساسية، ومن ناحية أخرى، تتحمل الدول المضيفة للاجئين أعباء كبيرة تجعلها تواجه تحديات قد تحول دون تحقيقها التنمية المستدامة. وقد كان من الضروري خلال المنتدى إعطاء المزيد من الاهتمام لتأثير أزمة اللاجئين على مسارات التنمية لكنها لم تلق الاهتمام الكافي على الرغم من كونها تهدد تحقيق أجندة التنمية المستدامة من جانب العديد من الدول كما تهدد شعار الأمم المتحدة بألّا يتخلف أحد عن الركب.

ثالثا: كيفية استفادة الدول من التجارب الدولية

- من أجل ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ينبغي على الدول العمل على تحديد الأولويات الوطنية عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومراجعة المؤشرات العالمية وتكييفها للواقع الوطني وتصنيف البيانات ومراعاة بعد النوع الاجتماعي، ففي ظل غياب بيانات رسمية علي مستوي العالم يمكن الاعتماد عليها، تم التأكيد خلال المنتدى علي ضرورة تصنيف البيانات الاحصائية وفقا للنوع الاجتماعي والعمر. وكذا يجب العمل على نشر ثقافة التنمية المستدامة في المجتمعات الوطنية. كما يجب الالتفات لنقطة هامة تتعلق بضرورة تجنب الخلط بين استعراض الجهود الوطنية وبيان التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف على أرض الواقع.

- وقد أكدت المجموعة العربية(*****) في اجتماعها على ضرورة وجود خطة عربية للتنمية المستدامة تتسق والخطة العالمية **آخذة في الاعتبار الأولويات العربية**، وكذا أكدت على أهمية **وجود رؤية عربية للتمويل من أجل التنمية** وتمت الدعوة لعقد مؤتمر عربي- عربي لتمويل التنمية.

- وقد اقترحت المكسيك تطوير **قاعدة بيانات/موقع إلكتروني (internet platform) لتجميع الممارسات الناجحة** في مجال صياغة السياسات العامة والتطوير التكنولوجي فيما يخص أهداف التنمية المستدامة، وذلك بهدف إتاحتها لجميع الدول لتعميم الاستفادة.

(*****) خلال مشاركة المنظمة في اجتماعات المنتدى، شاركت السفيرة مرفت تلاوي، المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية، في اجتماع المجموعة العربية وذلك بمقر الامم المتحدة في نيويورك. شارك فيه وفد جامعة الدول العربية برئاسة السفير الدكتور بدر الدين علالي، الامين العام المساعد. كما حضر عدد من السادة السفراء العرب، المبعوثين الدائمين لدولهم لدي الامم المتحدة. وقد هدف الاجتماع إلى بحث سبل التنسيق فيما بين جامعة الدول العربية والمجموعة العربية في نيويورك فيما يخص متابعة تنفيذ اجندة التنمية المستدامة.

- كذلك تم عرض عدد من التجارب الدولية التي يمكن الاسترشاد بها من خلال الحرص على تحقيق التالي:

1. تضمين المناهج الدراسية مواد ترفع وعي الطلاب بمفهوم الاستدامة ومتطلبات سوق العمل واهم التحديات التي تواجه المجتمع والا تقتصر المناهج علي مواد نظرية غير مستجيبة للواقع.

2. التأكد من الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

3. الوصول إلى نظام تعليم عالي الجودة وربطه بالاقتصاد واحتياجات سوق العمل، وزيادة كفاءة العنصر البشري وقدرته على التنافسية.

4. وضع مبادئ حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين في قلب عملية التنمية.

5. التنفيذ الفاعل لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

6. ضمان التزام الدول الكبرى بمسؤولياتها في مجال المساعدات الإنمائية الرسمية وتحتل سويسرا المرتبة الثامنة من أصل 29 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

7. مواءمة الأهداف التنموية للسياق المحلي، وقد قامت سيراليون بنشر نسخة مبسطة من أهداف التنمية المستدامة وتوزيعها على البرلمان والمواطنين ومجلس الوزراء، وأعقب ذلك عقد جلسات استماع وورش عمل مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجالس المحلية والأكاديميين والنشر عبر وسائل الإعلام، حيث يوجد اهتمام كبير بمسألة التوعية بأهداف التنمية المستدامة وتتولى مؤسسات الدولة دورها في هذا الصدد.

8. دمج أهداف التنمية المستدامة في الموازنة العامة للدولة ولمسألة جمع وتصنيف البيانات، بما يضمن كفاءة صنع القرار وكذا صياغة مؤشرات لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خاصة بكل دولة.

9. إتاحة وتوفير الخدمات العامة إلكترونيا، ففي استونيا على سبيل المثال يغطى 90% من الدولة إلكترونيا، ويتم وصف 98% من العلاج الطبي إلكترونيا، ويمكن تأسيس شركة إلكترونيا في 20 دقيقة فقط.

10. أن تتضمن الخطط الوطنية برامج تستهدف بناء القدرة على الصمود والتكيف resilience، مع تضمين أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطط الوطنية على المستوى المحلي.

11. تطوير أدلة مؤشرات لقياس مدي الالتزام بمعايير الاستدامة وانها قد استخدمته لتقييم أحد مشروعاتها الكبرى.

12. ويمكن الاستفادة من تجربة ألمانيا حيث تركز على 3 مستويات للنظر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الأول: تنفيذ الهدف وأثره داخل الدولة، الثاني: أثر التنفيذ على دول الأخرى وعلى الرفاهة العالمية، والثالث: دعم الدول الأخرى في ضوء سياسة التعاون الدولي التي تنتهجها ألمانيا، حيث قدمت تقريرا يعرض التقدم المحرز في تنفيذ كل هدف من الأهداف الـ 17 في ضوء التحليل الثلاثي سالف الذكر. فعلي سبيل المثال فيما يتعلق بالهدف الثاني المتعلق بالأمن الغذائي، يتم التعامل مع تنفيذه في ألمانيا على النحو التالي:

- على المستوى الأول (الوطني) تركزت الأنشطة التي قامت بها ألمانيا على تطوير خطة عمل حول الغذاء الصحي، وتنفيذ الخطة الوطنية للاستخدام المستدام لمنتجات وقاية النباتات، ووضع استراتيجية مستقبلية للزراعة العضوية بهدف خلق ما لا يقل عن 20٪ من مساحة الأراضي المزروعة عضويا في المستقبل القريب.

- على المستوى الثاني (العالمي) تعمل ألمانيا على إزالة الحواجز التجارية، التأكد من أن أسواق المواد الغذائية تعمل بشكل صحيح والعمل على تحجيم تقلبات الأسعار، الحفاظ على التنوع الجيني واستخدامه على نحو مستدام.

- على المستوى الثالث (تقديم الدعم للدول الأخرى): في ظل رئاسة ألمانيا للـG7، وافقت الدول على تخليص 500 مليون شخص من الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، كذلك تعمل ألمانيا على تحسين نوعية الأغذية؛ حيث تم تخصيص نحو 70 مليون يورو لمكافحة سوء التغذية لدى النساء والأطفال الصغار في 11 دولة.

رابعا: رسائل المنتدى

أشار المنتدى إلى أن السياق العام الدولي لا يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة نظرا لتدني معدلات النمو الاقتصادي على مستوي العالم وتزايد معدلات انعدام المساواة وحالات الإقصاء وتهديدات الأمن والسلام، كما تمت الإشارة إلى مسألة ضعف التمويل وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ الأهداف.

ومن أهم الرسائل التي تم التأكيد عليها: ضرورة تعميم أبعاد النوع الاجتماعي لدي تنفيذ الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالتنمية المستدامة، ضرورة إشراك جميع شركاء التنمية من حكومة ومجتمع مدني وقطاع خاص وأصحاب مصالح في تنفيذ الأجندة التنموية، ضرورة تعبئة الموارد ووسائل التنفيذ واستخدام التكنولوجيا الحديثة، ضرورة العمل على توفير بيانات إحصائية دقيقة مصنفة ويمكنها أن تعكس أوضاع المجتمع بشكل عام وأوضاع الفئات الأكثر هشاشة بشكل خاص، ضرورة بناء وتقوية القدرات الوطنية، ضرورة العمل على نشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة وترجمة الوعي العالمي بالأجندة التنموية إلى خطط وآليات على المستوى الوطني، كما تم التأكيد علي أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وقد صدر عن أعمال المنتدى **مشروع إعلان وزاري** يتضمن عدد من الالتزامات (مرفق 2)

خامسا: دور منظمة المرأة العربية

نتيجة لمشاركة المنظمة في اجتماعات **«المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة»**، توصلت إلى عدد من النتائج الهامة، أهمها:

أولا: يتطلب تنفيذ أجندة التنمية المستدامة تضافر الجهود على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. بحيث يتوقف تحقيق الأجندة الطموحة للتنمية المستدامة 2030 على 3 عوامل من الناحية الفنية، من أهمها: توافر التمويل أو الاستخدام الأمثل لمصادر التمويل، استخدام التكنولوجيا الحديثة، توافر البيانات الإحصائية في ضوء اعتماد مؤشرات قابلة للقياس. وأنه من الناحية السياسية، يجب تضافر 3 عوامل هامة، على رأسها التضامن الدولي، التعاون وتنسيق المواقف المحلية والإقليمية والدولية، ومساهمة جميع شركاء التنمية (Stakeholders) لتحقيق أهداف الأجندة.

ثانيا: تتشابه التحديات التي تواجه التنفيذ فيما بين جميع دول العالم، إلا أنها تزيد حدتها بالطبع فيما يتعلق بالدول النامية. فعلى سبيل المثال: على الرغم من اعتماد إطار عالمي للمؤشرات قياس التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبل الأمم المتحدة، لم تتقدم الدول المتقدمة بعد في إطار اعتماد إطار محلي من المؤشرات لكنها قامت بعمل جهود في إطار مراجعة المؤشرات من المنظور المحلي.

ثالثا: يوجد اهتمام عالمي بمبدأ إدماج المرأة في مجالات التنمية المستدامة إلا أن أدوات تنفيذ ذلك الهدف تتطلب المزيد من التطوير، فيلزم نشر الوعي بتلك المسألة على الصعيد الوطني وعلى مستويات التخطيط والموازنة العامة للدولة، كما يجب العمل على بناء القدرات الوطنية في إطار إعداد التقارير وكذا تطوير مؤشرات من منظور النوع الاجتماعي لقياس مدى التقدم المحرز، كذلك يجب العمل على تطوير خطط وطنية للتمويل من أجل التنمية.

رابعا: تأتي مسألة التمويل من أجل التنمية على رأس المسائل التي تتطلب بذل المزيد من الجهود على المستوى الدولي وعلى المستويات الوطنية. وعلى الرغم من التزام الدول الكبرى بمساهماتها في مجال المساعدات الإنمائية الرسمية، لم تتوافر بعد رؤية واضحة حول كيفية تمويل التنمية خاصة في الدول النامية.

تعمل المنظمة على متابعة كافة المستجدات على الصعيد الإقليمي والدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتؤمن أنه لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إذا ما تم التعامل مع قضاياها بمعزل عن بقية الأهداف التنموية. ويرتكز برنامج منظمة المرأة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للمرأة في المنطقة العربية على المحاور التالية:

-تكوين **آلية إقليمية رفيعة المستوى** لتعزيز القدرات وتقديم الدعم الفني فيما يخص أهداف التنمية المستدامة وتقوم برفع تقارير دورية حول مدى التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف وأهم التحديات التي تواجه التنفيذ. تضم جامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية، والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، والهيئات الوطنية المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، ومنظمات الأمم المتحدة. وقد تم تشكيل تلك الآلية ومن المقرر عقد الاجتماع التأسيسي لها خلال شهر سبتمبر 2016.

-تكوين **فريق من الخبراء المتخصصين Think Tank** في المجالات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة يقوم بالإعداد لعقد منتدى المتابعة السنوي، فضلاً عن إعداد تقارير لتطوير السياسات، والمبادئ التوجيهية والأدوات التحليلية المتعلقة بدمج وتعميم منظور النوع الاجتماعي في الصياغة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع كافة الشركاء. وقد تم تشكيل تلك الآلية ومن المقرر عقد الاجتماع التأسيسي لها خلال شهر سبتمبر 2016.

-عقد **منتدى سنوي** لمتابعة التقدم نحو تحقيق منهاج عمل المرأة في المنطقة العربية 2030، بناءً على رصد مستمر للإنجازات ومراجعة دوريةلتقييم أثر الإجراءات المتخذة لتعزيز تمكين المرأة. يجري حاليا عمل الترتيبات الموضوعية واللوجستية اللازمة للتحضير لمنتدى المتابعة الأول للمنظمة والذي تنوي عقده على هامش القمة العربية الأفريقية الرابعة التي تعقد في غينيا الاستوائية خلال شهر نوفمبر ويرجع السبب في ذلك إلى التشابه في السياقات وأوجه الشبه ما بين الدول العربية والأفريقية.

- تعزيز **التدريب على إعداد الموازنات العامة المراعية للنوع الاجتماعي**: تؤمن المنظمة بضرورة دعم التمويل من أجل التنمية وذلك حتى تتمكن الدول من تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، كما تؤكد على ضرورة إدماج احتياجات المرأة ضمن الخطط الوطنية والموازنات العامة للدول. تضع المنظمة على برنامج عملها لعام 2017 موضوع تدريب المسؤولين الحكوميين على كيفية إدماج بعد النوع الاجتماعي في عمليات التخطيط والمتابعة وعند إعداد الموازنة العامة للدولة.

وتعتزم المنظمة عقد اجتماع يجمع المسؤولين الإحصائيين في الدول العربية من أجل مراجعة وثيقة المؤشرات الصادرة عن الأمم المتحدة ومراجعتها من منظور النوع الاجتماعي وكذا بما يتلاءم مع خصوصية المنطقة العربية، وذلك لتسهيل عملية متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للمرأة.

وفي إطار حرص المنظمة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لصالح المرأة في المنطقة العربية، فإنها تدرك أن هذا الهدف لن يتحقق إلا في حال قدرة الدول على تنفيذ الأهداف بشكل عام. ولذلك، يهدف برنامج المنظمة لمتابعة تنفيذ الأهداف إلى تقديم الدعم الفني للدول العربية بهدف توضيح كيفية إدماج المرأة العربية في الأجندة التنموية. لذلك، سوف تقوم المنظمة بالتعاون مع شركائها الإقليميين والدوليين(******) في تطوير دليل لترجمة منهاج عمل المنظمة وتوزيعه على جميع الدول العربية.

(******) - تتعاون المنظمة مع كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ برنامجها حول إدماج المرأة العربية في الأجندة التنموية 2030.

مرفق (1)

أبرز ما جاء في عروض الدول

قامت 22 دولة بتقديم عروض حول مدى التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دولهم خلال العام الأول من اعتماد الأجندة التنموية 2030، ويمكن إلقاء الضوء على أبرز ما جاء في تلك العروض على النحو التالي:

- قطعت **المكسيك** شوطا كبيرا في تحقيق MDGs حيث تمكنت من تحقيق 47 من أصل 51 مؤشرا. وتؤمن بضرورة إدماع بعد النوع الاجتماعي نظرا لتقاطعه عبر جميع الأهداف التنموية.

وقد اقترحت تطوير قاعدة بيانات/موقع إلكتروني (internet platform) لتجميع الممارسات الناجحة في مجال صياغة السياسات العامة والتطوير التكنولوجي فيما يخص أهداف التنمية المستدامة، وذلك بهدف إتاحتها لجميع الدول لتعميم الاستفادة.

- تواصل **المغرب** إطلاق المشروعات الوطنية التي تهدف إلى جعل المغرب قاعدة للتصنيع والتصدير، حيث تبنت برنامج الطاقة المتجددة الذي يهدف إلى توفير 2000 ميجاوات من الكهرباء، وبدأت المرحلة الأولى في فبراير 2016.

- قامت **مدغشقر** بحصر الموارد الطبيعية المتاحة من مياه ومناجم وغابات والتأكد من الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

- تسعي **جورجيا** إلى الوصول إلى نظام تعليم عالي الجودة وربطه بالاقتصاد واحتياجات سوق العمل، وزيادة كفاءة العنصر البشري وقدرته على التنافسية. كما تعمل على تعبئة الطلاب ودعم برامج التبادل الثقافي (حيث تفخر جورجيا بكونها تستقطب الطلاب على المستوى الدولي)

- تقوم **تركيا** الآن بتطوير إطار للمتابعة يضاهي الإطار الذي طورته الأمم المتحدة ويستجيب للواقع المحلي، حيث تستخدم إطار وطني من المؤشرات التنموية.

- تضع **فنلندا** مبادىء حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين في قلب عملية التنمية. وتعمل على محاربة العنف ضد المرأة والتصدي للتمييز ضد النساء في سوق العمل وضمان الحصول على أجر متساوي مع الرجل وإدماج قضايا المرأة في جميع الخطط الوطنية. وتبلغ نسبة النساء في البرلمان الفنلندي 42%.

- تعد **ساموا** الدولة الجزرية الوحيدة التي تقدم عرضا حول التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تعمل ساموا على إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في جميع الخطط الوطنية في ساموا، وتشير نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة إلى ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان من 6% إلى 10%.

- قامت **أوغندا** بإنشاء وحدة لتغير المناخ في وزارة المياه والبيئة من أجل ضمان التنفيذ الفاعل لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

وجدير بالذكر أنه قد تمت صياغة أهداف التنمية المستدامة 2030 في ظل رئاسة أوغندا للجمعية العامة للأمم المتحدة.

- تركز **ألمانيا** على 3 مستويات للنظر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الأول: تنفيذ الهدف وأثره داخل الدولة، الثاني: أثر التنفيذ على دول الأخرى وعلى الرفاهة العالمية، والثالث: دعم الدول الأخرى في ضوء سياسة التعاون الدولي التي تنتهجها ألمانيا

وقدمت ألمانيا تقريرا يعرض التقدم المحرز في تنفيذ كل هدف من الأهداف الـ 17 في ضوء التحليل الثلاثي سالف الذكر.

فعلي سبيل المثال فيما يتعلق بالهدف الثاني المتعلق بالأمن الغذائي، يتم التعامل مع تنفيذه في ألمانيا على النحو التالي:

- على المستوى الأول (الوطني) تركزت الأنشطة التي قامت بها ألمانيا على تطوير خطة عمل حول الغذاء الصحي، وتنفيذ الخطة الوطنية للاستخدام المستدام لمنتجات وقاية النباتات، ووضع استراتيجية مستقبلية للزراعة العضوية بهدف خلق ما لا يقل عن 20% من مساحة الأراضي المزروعة عضويا في المستقبل القريب.
- على المستوى الثاني (العالمي) تعمل ألمانيا على إزالة الحواجز التجارية، التأكد من أن أسواق المواد الغذائية تعمل بشكل صحيح والعمل على تحجيم تقلبات الأسعار، الحفاظ على التنوع الجيني واستخدامه على نحو مستدام.
- على المستوى الثالث (تقديم الدعم للدول الأخرى): في ظل رئاسة ألمانيا للـG7، وافقت الدول على تخليص 500 مليون شخص من الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، كذلك تعمل ألمانيا على تحسين نوعية الأغذية؛ حيث تم تخصيص نحو 70 مليون يورو لمكافحة سوء التغذية لدى النساء والأطفال الصغار في 11 دولة.

- تلتزم **سويسرا** بمسؤولياتها في مجال المساعدات الإنمائية الرسمية وبحيث تحتل المرتبة الثامنة من أصل 29 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- قامت **مونتينيجرو** بترجمة 21 مؤشر عالمي للرصد في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الخاصة بها، كما أجرت تحليل الإطار العالمي للمؤشرات ووضع خطة للتنفيذ وفقا لجدول زمني يحدد تنفيذ كل مجموعة أهداف في خلال فترة زمنية معينة.

- في **سيراليون**، وعلى الرغم من وجود تحديات كبرى على رأسها الفقر وانعدام المساواة وضعف الاقتصاد الوطني والكوارث الطبيعية وتداعيات التغير المناخي، إلا أنها قامت بجهود كبيرة في مجال التنمية المستدامة حيث قامت بمواءمة تلك الأهداف للسياق المحلي، وقامت بنشر نسخة مبسطة من أهداف التنمية المستدامة وتوزيعها على البرلمان والمواطنين ومجلس الوزراء، وأعقب ذلك عقد جلسات استماع وورش عمل مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجالس المحلية والأكاديميين والنشر عبر وسائل الإعلام، حيث يوجد اهتمام كبير بمسألة التوعية بأهداف التنمية المستدامة وتتولى مؤسسات الدولة دورها في هذا الصدد.
كما يوجد اهتمام كبير بمسألة دمج أهداف التنمية المستدامة في الموازنة العامة للدولة لعام 2016 ولمسألة جمع وتصنيف البيانات، بما يضمن كفاءة صنع القرار. كذلك، قامت بصياغة مؤشرات لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خاصة بسيراليون.

- أشارت **النرويج** إلى أنه سوف يتم تضمين أهداف التنمية المستدامة في المناهج الدراسية في الدولة.

- قامت **توجو** بإعداد استراتيجية وطنية آخذة في الاعتبار المكون البيئي. كما تركز الحكومة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين (مياه الشرب، الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية، توفير فرص عمل للمرأة والشباب). وقد قامت بتأسيس الصندوق الوطني للتمويل الشامل. وتقوم حاليا بالاستثمار في الموانئ والمطارات والطرق والطاقة وتكنولوجيا المعلومات من اجل تحقيق نمو متسارع.

- نجحت **استونيا** في إتاحة وتوفير الخدمات العامة إلكترونيا حيث يغطى 90% من الدولة إلكترونيا، ويتم وصف 98% من العلاج الطبي إلكترونيا، ويمكن تأسيس شركة إلكترونيا في 20 دقيقة فقط. ويوجد بها أعلى نسبة من حاضنات الأعمال.

- استفادت **الفلبين** من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية فأدركت أن تنفيذ مثل تلك الأهداف يتطلب توافر عدد من العوامل، منها ضرورة وضع خطة للتمويل وضرورة أن تتضمن الخطة برامج تستهدف بناء القدرة على الصمود والتكيف resilience. وقد عقدت 4 ورشات عمل متخصصة في مجال مؤشرات التنمية المستدامة من أجل التوصل لقائمة من المؤشرات التي تناسب الواقع في الفلبين.

- في **كولومبيا**، وفي إطار الخطة الوطنية، فإنها سوف تتمكن من تحقيق 111 غاية من أصل الـ169 غاية للتنمية المستدامة. وقد تم اتخاذ خطوات تنفيذية فيما يخص تنفيذ 86% من الأهداف، وذلك على المستوى التشريعي وعلى مستوى البرامج حيث تم تضمين موازنة عام 2017 برنامج للاستثمار، وقام المسؤولين على المستوى المحلي بتضمين أهداف التنمية المستدامة ضمن خططهم الوطنية. وفي سياق آخر، اتخذت الدولة إجراءات تنظيمية وتشريعية للمرة الأولى لمعالجة هدر الغذاء.

- في **مصر**، تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة المحفز الرئيسي للتنمية حيث تمثل 90% من الأعمال و40% من إجمالي التشغيل، وتولي الدولة اهتماما كبيرا بالتدريب المهني للشباب وبناء قدراتهم وتنمية مهاراتهم.

وتعمل الدولة على مشروعات الطرق وتأمين وسائل مواصلات مناسبة. وقد تم تشييد ما يزيد عن 3500 كم من الطرق. ولعل من أهم المشروعات التنموية في هذا الصدد مشروع تنمية قناة السويس.

تؤمن مصر بضرورة إدماج بعد النوع الاجتماعي كمجال متقاطع في جميع الأهداف التنموية، إيمانا من الدولة بالدور المحوري الذي تلعبه المرأة المصرية في الحراك الاجتماعي والاقتصادي. وتمثل المرأة أكثر من 15% من النواب في البرلمان الحالي. وسيتم إنشاء وحدة بوزارة التعاون الدولي لضمان إدماج المرأة في جميع المشاريع.

- تعتبر **فرنسا** أن التعليم والتدريب المهني هما أساس تحقيق التنمية المستدامة. وتعمل على الحد من انعدام المساواة في المدارس وتأمين مستوى صحي للطلاب يضمن الجودة في التعليم.

كما تؤمن أنه بدون المرأة فإنه لا يمكن مواجهة المشكلات التنموية ولا تداعيات تغير المناخ. فالمرأة تلعب دورا محوريا وتربطها علاقة تأثير وتأثر بجميع المجالات. فالمرأة دائما هي أكثر فقرا و70% من الفقراء هم من النساء.

- بحلول 2020، تسعى **الصين** إلى القضاء على أكثر من 55 مليون منطقة فقيرة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى الضعف مقارنة بعام 2010، وخلق أكثر من 50 مليون فرصة عمل، وبناء 20 مليون وحدة سكنية.

- قامت **فنزويلا** بدراسة أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الخاصة بها، ووجدت أن 90% من التطابق بين SDGs والخطة الوطنية، و78% من الاستراتيجيات موجودة في الخطة الوطنية وأن 149 غاية محددة تتشابه مع أهداف التنمية المستدامة.

- تهتم **كوريا** بتطوير التكنولوجيا الخضراء من أجل تحقيق النمو الأخضر. وترتكز خطة كوريا للتنمية على 3 دعائم: البيئة، المجتمع، الاقتصاد.

وكدولة متوسطة الفقر، آثرت كوريا التركيز على العمل مع 24 دولة ذات أولوية في آسيا وأفريقيا في مجالات معينة وتتبنى عدد من المبادرات منها: مبادرة حياة أفضل للفتيا، مبادرة حياة آمنة للجميع، مبادرة العلم والتكنولوجيا والابتكار.

- على الرغم من أنها لم تكن ضمن الـ 22 دولة، إلا أن **سريلانكا** قد أوضحت ان برلمانها سوف يناقش قانونا يحدد اطارا من المعايير والمؤشرات الخاصة بالاستدامة الواجب اتباعها من قبل المسؤولين الحكوميين ومسؤولي المحليات والقطاع العام. كما اشارت الي انها قد قامت بإعداد دليل مؤشرات لقياس مدي الالتزام بمعايير الاستدامة وانها قد استخدمته لتقييم احد مشروعاتها الكبرى.

مرفق (2)

مشروع الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة

الأمم المتحدة

E/2016/L.24–E/HLPF/2016/L.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
18 July 2016
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٦

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ – ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

البند ٥ (أ) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاجتماع الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١١-٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦

البند ٣ من جدول الأعمال*

اعتماد الإعلان الوزاري

مشروع الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة عام ٢٠١٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية المجلس، والذي قدمه رئيس المجلس، أوه جون (جمهورية كوريا)

الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦ بشأن الموضوع السنوي "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من إعلان الالتزامات إلى تحقيق النتائج"

الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول موضوع "ضمان ألا يتخلف عن الركب أحد"

نحن، الوزراء والممثلين السامين، المجتمعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك،

١ - **نتعهد** بألا يتخلف أحد عن الركب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونشدد في هذا المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي

* انظر E/HLPF/2016/1.

190716 190716 16-12341 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

يُعقد للمرة الأولى في أعقاب الاعتماد التاريخي لهذه الخطة، على ضرورة تحقيق أهدافها الـ ١٧ المتعلقة بالتنمية المستدامة وغاياتها الـ ١٦٩ لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع. ونؤكد أن خطة عام ٢٠٣٠ هي خطة تحويلية عالمية محورها الإنسان وأن أهدافها وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وهي خطة عمل للناس، ولكوكب الأرض والرخاء الذي يسعى أيضا لتعزيز السلم العالمي في جو من الحرية أفسح، ينفذها جميع البلدان وأصحاب المصلحة الذين يعملون في شراكة تعاونية. ونؤكد من جديد جميع المبادئ المعترف بها في الخطة، وبأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة؛

٢ - **نؤكد** على أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى مدعو إلى توفير القيادة السياسية والتوجيهات والتوصيات لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وأنه يضطلع بدور مركزي في الإشراف على شبكة من عمليات المتابعة والاستعراض لخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي، والعمل في انسجام وتعاون مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأجهزة والمنتديات الأخرى ذات الصلة، وفقا للولايات القائمة. وسيعمل هذا المنتدى في جملة أمور، على تسهيل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة وتنسيق سياسات التنمية المستدامة، معتبرا أن خطة عام ٢٠٣٠ تسري على الجميع، وتراعي اختلاف الواقع الوطني والقدرات ومستويات التنمية، وتحترم الحيز السياسي الخاص بكل بلد من البلدان، وأنه سيتم تنفيذها بما يتفق مع الحقوق السيادية للدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة؛

٣ - **نرحب** بالجهود المبكرة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات، بالاستناد إلى إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية وبالسعي لمعالجة الأعمال التي لم تنجز بعد. وتشجعنا هذه الجهود، ونتطلع في هذه السنة الأولى من تنفيذها، إلى إحراز مزيد من التقدم في جملة أمور، في تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وتعزيزها، والتوفيق بين السياسات القائمة مع خطة العمل العالمية الجديدة، وزيادة الاتساق والتكامل على صعيد السياسات وعلى نطاق المنظومة لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، والتصدي لمعالجة التحديات الحالية والمستجدة، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة وبالاعتماد على البيانات، وتفضيل البيئات التمكينية القائمة على المشاركة والتعاون على جميع المستويات. ونحيط علما مع التقدير بالتقرير المرحلي السنوي الأول للأمين العام بشأن أهداف التنمية المستدامة؛

٤ - **وبعد أن نظرنا** في موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦، وهو ”ضمان ألا يتخلف عن الركب أحد“، قمنا بتسليط الضوء في هذا الصدد على أن كرامة الإنسان هي أمر أساسي، وعلى أننا نسعى أولا للوصول إلى أكثر الناس تخلفا عن الركب وأكثرهم ضعفا. وإننا من أجل كفالة ألا يتخلف عن الركب أحد، نعمل على القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة، من خلال جملة أمور منها، تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وحماية البيئة وتعزيز الاندماج الاجتماعي بطريقة متكاملة. وسنعمل على كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. كما سنسعى إلى إيجاد مجتمعات مسالمة جامعة، وسنحترم جميع حقوق الإنسان ونعززها، ونشجع إقامة نظام اقتصادي عالمي عادل لا يتخلف فيه عن الركب أي بلد أو شعب أو شخص، ويتيح العمل اللائق وسبل كسب الرزق المنتجة للجميع، ويحافظ في الوقت نفسه على كوكب الأرض لما فيه صالح أطفالنا والأجيال المقبلة. ونحن نسعى جاهدين من أجل عالم يسوده السلام، خال من الخوف والعنف، وخال من الإرهاب. ونحن نتعهد بجعل هذا العالم حقيقة واقعة؛

٥ - **نلتزم** ، في سعينا لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، بأن نركز جهودنا حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بما في ذلك كفالة إدماج أولئك الذين هم أكثر تخلفا عن الركب ومشاركتهم. ونرى في هذا الصدد، أن من الأهمية بمكان، حماية الضعفاء وتمكينهم. ونشير إلى أن الذين تبرز احتياجاتهم في خطة عام ٢٠٣٠ يشملون جميع الأطفال والمراهقين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكبار السن، والشعوب الأصلية واللاجئين والنازحين والمهاجرين والسكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، والشعوب في المناطق المتضررة من الإرهاب والنزاع؛

٦ - **نؤكد** أننا ملتزمون، لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، بإقامة عالم خال من الفقر والجوع والمرض والعوز والتدهور البيئي تزدهر فيه جميع أشكال الحياة؛ عالم تُمحى فيه الأمية ويتمتع الجميع بإمكانية الحصول على التعليم الجيد على جميع المستويات وعلى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وتكفل فيه السلامة البدنية والصحة العقلية والرفاه الاجتماعي، ونؤكد فيه مجدداً التزامَاتنا فيما يتعلق بحق الإنسان في الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وتتوافر فيه النظافة الصحية المحسنة، ويوجد فيه الغذاء الكافي والصحي والمغذي الذي يمكن الحصول عليه بأسعار معقولة؛

٧ - **نسلّم** بأنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام وأمن وبأن السلام والأمن سيكونان معرضين للخطر دون التنمية المستدامة. وتسلم خطة عام ٢٠٣٠ بالحاجة إلى بناء مجتمعات سلمية وعادلة وجامعة توفر المساواة في الوصول إلى العدالة وتقوم على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وعلى سيادة القانون الفعالة والحكم الرشيد على جميع المستويات وعلى مؤسسات فعالة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة. وتتصدى الخطة لمعالجة العوامل التي تؤدي إلى العنف وانعدام الأمن والظلم، كعدم المساواة والفساد وسوء الإدارة وتدفقات الأموال والأسلحة غير المشروعة. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل حل النزاعات أو منع نشوبها ودعم البلدان الخارجة من النزاع، بما في ذلك من خلال كفالة أن يكون للمرأة دور في بناء السلام وبناء الدولة. وندعو إلى اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، وفقا للقانون الدولي، لإزالة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل لحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، والتي لا تزال تؤثر سلبا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على البيئة المحيطة بها.

٨ - **نؤكد** أن الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والسلام والعدالة والمساواة وعدم التمييز، أمر أساسي لالتزامنا بألا يتخلف عن الركب أحد. ويشمل التزامنا أيضا احترام تنوع الأعراق والانتماء الإثني والتنوع الثقافي، وتكافؤ الفرص، بما يتيح الإعمال الكامل للإمكانات البشرية والمساهمة في تحقيق الازدهار العميم. ونحن ملتزمون بعالم يستثمر في أبنائه وشبابه، ويكبر فيه كل طفل متحررا من كل أشكال العنف والاستغلال. ونتصور عالما يتاح فيه لكل امرأة وفتاة التمتع بالمساواة الكاملة بين الجنسين وتُزال فيه جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن. وسوف نسعى جاهدين من أجل عالم تكون فيه الشابات والشبان هم العوامل الرئيسية للتغيير، الذي تدعمه ثقافة الابتكار والاستدامة والشمولية، لإتاحة بناء مستقبل أفضل لأنفسهم ومجتمعاتهم؛ عالم قوامه العدل والإنصاف والتسامح والانفتاح والإبداع والإشراك الاجتماعي للجميع وتلبى فيه احتياجات أشد الفئات ضعفا؛

٩ - **نؤكد أيضاً** التزامنا بتحقيق عالم يتمتع فيه كل بلد بنمو اقتصادي مطرد وشامل ومستدام، ويوفر العمل اللائق للجميع، وتتسم فيه أنماط الاستهلاك والإنتاج واستخدام جميع الموارد الطبيعية بالاستدامة؛ عالم تراعِي فيه التنمية اعتبارات المناخ وتحترم التنوع البيولوجي، ونصلح فيه جميع النظم الإيكولوجية ونحافظ عليها ونستخدمها على نحو مستدام، ونعزز فيه تعاوننا لمنع تدهور البيئة، ونشجع فيه القدرة على التحمل والحد من مخاطر الكوارث؛ عالم تتسم فيه المستوطنات البشرية وتطبيقات التكنولوجيا بشمول

الجميع والأمان والمرونة والاستدامة، وتتوفر فيه للجميع نظم النقل والطاقة الآمنة والموثوقة والمستدامة وبأسعار معقولة؛ عالم تعيش فيه الإنسانية في وئام مع الطبيعة وتتوفر فيه الحماية للأحياء البرية وأنواع الأحياء الأخرى؛

١٠ - **نشدد** على أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات سيسهم إسهاما بالغ الأهمية في إحراز التقدم في جميع الأهداف والغايات. ويجب أن تتمتع النساء والفتيات على قدم المساواة بإمكانية الحصول على التعليم الجيد في جميع المستويات، وعلى خدمات الرعاية الصحية، والموارد الاقتصادية والطبيعية، والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية، وأن يتاح لهن تكافؤ الفرص مع الرجال والفتيان في العمل والقيادة واتخاذ القرارات على جميع المستويات. وسنعمل على تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات من أجل سد الفجوة بين الجنسين وتعزيز الدعم للمؤسسات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. ونحن نسعى جاهدين من أجل تحقيق عالم يتم القضاء فيه على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات بسبل منها إشراك الرجال والفتيان. ويتسم تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ببالغ الأهمية؛

١١ - **نرحب** بالإسهامات العديدة التي تُقدمها الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والمنتديات ذات الصلة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وإننا في سياق الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نرحب بأعماله السنوية، بما في ذلك أعمال لجانه وأجزائه الوظيفية والإقليمية، التي استرشدت بموضوع ''تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من إعلان الالتزامات إلى تحقيق النتائج''. فالمجلس يضطلع بدور رئيسي في دعم جهودنا الرامية إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، وذلك بسبل منها التصدي للتحديات القائمة والناشئة، وتيسير مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة. ونشيد بالإسهامات الهامة التي تقدمها منتديات المجلس المعنية بالشباب والشراكات والتعاون الإنمائي؛ وأجزاؤه المعنية بالأنشطة التنفيذية والتكامل والشؤون الإنسانية؛ واجتماعاته الخاصة بشأن عدم المساواة وظاهرة النينيو وفيروس زيكا؛ وحواره بشأن الموقع الذي تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل في سياق خطة عام ٢٠٣٠، الذي دُعي إلى إجرائه ليسترشد به استعراض السياسات الشامل القادم، الذي يجرى كل أربع سنوات، وذلك من بين الأنشطة الأخرى ذات الصلة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ونتطلع إلى إسهامات المجلس

وغيره من المنتديات والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة في السنوات المقبلة، بما في ذلك ما يتعلق بالاستعراضات المواضيعية لخطة عام ٢٠٣٠؛

١٢ - **نشدد**، في ما يتعلق بالمناقشة المواضيعية في الجزء الرفيع المستوى للمجلس حول موضوع ''الهياكل الأساسية من أجل التنمية المستدامة للجميع''، على الاهتمام الذي توليه خطة عام ٢٠٣٠ لبناء هياكل أساسية قادرة على التحمل، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار. ونحن ملتزمون بمعالجة الثغرات في الهياكل الأساسية بسبل منها تحسين الاستثمارات والمضي في بناء القدرات ضمن إطار متماسك من السياسات، ونعتبر ذلك عنصرا رئيسيا للحد من التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها. ونشدد أيضاً على أن الهياكل الأساسية ينبغي أن تكون آمنة ويسهل الوصول إليها، وأن يكون محورها الإنسان، وأن تعزز الاندماج الاقتصادي وإمكانيات الاتصال لضمان ألا يتخلف عن الركب أحد؛

١٣ - **نقرّ** بأن حجم خطة عام ٢٠٣٠ وطموحها يتطلبان تنشيط وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة لكفالة تنفيذ الخطة، والعمل بروح من التضامن العالمي، ولا سيما مع أشد الناس فقرا وضعفا. ونحن ملتزمون تماما بذلك، وبالانتقال من الإعلان عن الالتزامات إلى تحقيق النتائج، بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة. وإن توفير وسائل التنفيذ، ولا سيما على النحو المبين في الهدف ١٧ وفي كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، ودعمها بالسياسات والإجراءات الملموسة الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠، أمر بالغ الأهمية في تحقيق أهدافنا الطموحة وضمان ألا يتخلف عن الركب أحد؛

١٤ - **نرحب** في هذا الصدد، في جملة أمور، بعقد المنتدى الافتتاحي المعني بتمويل التنمية، ونحيط علما باستنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في عملية المتابعة. ونرحب أيضا بالأعمال التي تضطلع بها فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، كما نرحب بالتقدم المحرز في تشغيل العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا وعقد المنتدى الافتتاحي المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي له أهمية في أمور منها المساعدة على تيسير تطوير التكنولوجيات ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ونقلها ونشرها. ونتطلع إلى إنشاء المنتدى الإلكتروني باعتباره جزءا من الآلية. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في تشغيل مصرف التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نموا؛

١٥ - **نؤكد** أهمية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها بشكل تشاركي وشامل على جميع المستويات. ونقرّ بالمسؤوليات الأساسية المنوطة بالحكومات في هذا الصدد، كما نقرّ بمساهمة البرلمانات والحكومات على الصعيد دون الوطني وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الجامعية والمنظمات الخيرية. فمشاركتهم تدعم الخضوع للمساءلة أمام مواطنينا وتزيد من فعالية عملنا بتعزيز أوجه التآزر، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتعاون الدولي، وتبادل أفضل الممارسات والتعلم المتبادل. ونرحب بمشاركة وإسهامات المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ونشجع مشاركتهم المستمرة في ضمان ألا يتخلف عن الركب أحد؛

١٦ - **نشدد** على أن توافر واستخدام بيانات مصنفة موثوقة عالية الجودة ويسهل الوصول إليها في الوقت المناسب يدعمان جهودنا الرامية إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب بسبل منها تحديد أوجه عدم المساواة. وينبغي أن تقوم تلك البيانات بقياس الفقر بجميع صوره وأبعاده، وكذلك التقدم المحرز في التنمية المستدامة، لكشف أوجه التفاوت والثغرات وحالات التقدم والتحديات المتكررة، ولتحديد حلول مبتكرة وتوجيه تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات. ونحن ملتزمون بتوسيع نطاق مقاييس التقدم لتكميل مقياس الناتج المحلي الإجمالي. ونحث الحكومات والمنظمات الدولية، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات المعنية، على مساعدة البلدان النامية على مواصلة بناء القدرات وتعزيزها في مجالات جمع البيانات وتصنيفها ونشرها وتحليلها على جميع المستويات، مع مراعاة أن الاستعراض العالمي لخطة عام ٢٠٣٠ سيستند في المقام الأول إلى مصادر البيانات الرسمية الوطنية. ونرحب بقرار اللجنة الإحصائية بشأن إطار المؤشر العالمي لأهداف وغايات التنمية المستدامة، الذي أعده فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة باعتباره يمثل نقطة انطلاق عملية، ونتطلع إلى تنفيذه ومواصلة تحسينه بطريقة شاملة وشفافة؛

١٧ - **نثني** على البلدان الاثنين والعشرين[(١)] التي قدمت استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦، ونشيد بروح الالتزام والقيادة التي تحلت بها هذه الدول في خطواتها الأولى من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال

(١) إستونيا، وألمانيا، وأوغندا، وتركيا، وتوغو، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وساموا، وسويسرا، وسيراليون، والصين، وفرنسا، والفلبين، وفترويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وكولومبيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والنرويج.

إدماج الخطة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها في مجال التنمية المستدامة. فينبغي أن تكون الاستعراضات القطرية التي تجرى على الصعيد الوطني أساسا للاستعراضات الطوعية التي تجرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حسب الاقتضاء. وتمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠، يمكن لهذه الاستعراضات أن تعزز المشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ الخطة، وذلك بالتشجيع على تولي زمام الأمور على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ومن ثم تعزيز جهودنا الرامية لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ونشدد على أهمية بناء القدرات الوطنية في مجال المتابعة والاستعراض، وعلى منافع تقديم المساعدة في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك من خلال توجيهاتٍ ومنهجياتٍ طوعية لمعالجة مسائل مثل أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة. ونشجع البلدان على أن تضع في اعتبارها الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من هذه الاستعراضات القطرية الطوعية الاثنين والعشرين، وعلى أن تتطوع في السنوات المقبلة؛

١٨ - **نسلّم** بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك عملية متابعتها واستعراضها، بوسائل منها تعزيز التعلم من الأقران والتعاون معهم بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي حسب الاقتضاء، والمساعدة على الربط بين المستويين الوطني والعالمي للتنفيذ. ونرحب في هذا الصدد، بتحديد وتطوير وتنظيم المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية المناسبة بشأن التنمية المستدامة؛

١٩ - **نشدد** على أن الحد من قابلية التأثر بتغير المناخ هو تحد عالمي يواجهه الجميع، لا سيما أولئك الذين يعيشون في فقر. ونعترف بأوجه التآزر بين اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونرحب باتفاق باريس، الذي ستتخذ بموجبه جميع الأطراف إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، ونتطلع في هذا الصدد إلى سرعة التصديق عليه أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه، وبدء نفاذه وتنفيذه في وقت مبكر. ونتطلع أيضا إلى تعبئة الموارد للمساعدة على تنفيذه. وندرك الاحتياجات المحدّدة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما تلك القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ[٢]؛

٢٠ - **نؤكد** من جديد أن كل بلد يواجه تحديات خاصة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتستحق أشد البلدان ضعفا، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، اهتماما خاصا، شأنها في ذلك شأن البلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وهناك أيضا تحديات

(٢) على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل. ونرحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز حتى الآن، ونؤكد من جديد دعمنا لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، ونؤكد من جديد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك لضمان ألا يتخلف عن الركب أحد. ونحيط علما أيضا بالمبادئ التي حددتها في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة مجموعة الدول الضعيفة السبع المتضررة من نزاعات حالية أو سابقة؛

٢١ - **نتطلع** إلى جميع العمليات الحكومية الدولية الجارية والمقبلة التي ستسهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ومنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقده في كيتو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛ والاجتماع العام الرفيع المستوى للأمم المتحدة المقرر عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن التعامل مع التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين؛ والمؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر عقده في كانكون، المكسيك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ ومؤتمر قمة مجموعة العشرين المقرر عقده في هانغدجو، الصين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ونوصي بأن يجري التركيز على ضمان ألا يتخلف عن الركب أحد في هذه العمليات وفي الجهود الأخرى التي تشمل، في جملة أمور، إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ونشدد على أهمية التخطيط والتنفيذ والإبلاغ بشكل استراتيجي على نطاق المنظومة لكفالة توفير دعم متسق ومتكامل لجهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠، مع مراعاة طابعها المتكامل وغير القابل للتجزئة؛

٢٢ - **نؤيد** نتائج العملية التشاورية بشأن نطاق التقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومنهجية إعداده وتواتره وبشأن علاقته بالتقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في مرفق هذا الإعلان؛

٢٣ - **يشجعنا**، على الرغم من التحديات المتنوعة الجديدة التي نشأت بعد اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، الحماس والابتكار والتفاني الذي تبديه المجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة التي تشارك بالفعل في تنفيذها، في إطار شراكات تعاونية، مما يدل على أنها خطة الشعوب وضعتها الشعوب من أجل الشعوب. وفي هذه الصدد، نتطلع إلى استمرار تنفيذها تنفيذا شاملا ونحث على بذل جميع الجهود للوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب وضمان ألا يتخلف عن الركب أحد.

المرفق

تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي:

النطاق والتواتر والمنهجية والصلة بالتقرير المرحلي المعد عن أهداف التنمية المستدامة

نحن، الوزراء والممثلين السامين، المجتمعين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك،

النطاق

إذ تشير إلى الفقرة ٨٣ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

١ - **تشدد** على أن تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي هو أحد العناصر الهامة في عملية المتابعة والاستعراض لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢ - **تشدد أيضاً** على أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى سيسترشد بتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، الذي سيعزز تضافر عنصري العلم والسياسة ويشكل أداة قوية قائمة على الأدلة تدعم صانعي السياسات في سعيهم إلى النهوض بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وسيكون هذا التقرير متاحا لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأوساط التجارية والمجتمع المدني، إضافة إلى عامة الجمهور؛

٣ - **تقرر** بأنه ينبغي أن يتضمن التقرير أدلة علمية بطريقة متعددة التخصصات، مع مراعاة جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، لكي يعبر عن الطابع العالمي والمتكامل وغير القابل للتجزئة لخطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن يتضمن التقرير أيضا في إطار نطاقه العالمي، النظر في البعد الإقليمي، إضافة إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وسيقدم التقرير إرشادات بشأن حالة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي من منظور علمي، مما سيساعد على معالجة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ويوفر دروسا مستفادة، مع التركيز على التحديات، ويتناول المسائل الجديدة والناشئة، ويبرز الاتجاهات والإجراءات الناشئة. وينبغي أن يركز التقرير أيضا على اتباع نهج متكامل وأن يدرس خيارات السياسة العامة بغية الحفاظ على التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وينبغي أن تتماشى هذه الخيارات مع خطة عام ٢٠٣٠ للاسترشاد بها في التنفيذ؛

التواتر

٤ - **تقرر** أن يصدر تقرير شامل ومتعمق كل أربع سنوات ليسترشد به المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة؛

٥ - **تقرر** أنه يمكن كل سنة دعوة العلماء الذين يعملون على إعداد التقرير إلى تقديم مدخلات علمية في المناقشة، بما في ذلك بشأن موضوع المنتدى، وذلك من أجل تعزيز تضافر عنصري العلم والسياسة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

المنهجية

٦ - **تشدد** على أنه ينبغي أن تكون المبادئ الرئيسية لتوجيه منهجية التقرير هي الموضوعية، والاستقلالية، والشفافية، والشمول، والتنوع، والتميز والتزاهة العلميان، والصلة بالسياسات. ويمثل التقرير نتاج حوار متواصل بين العلماء من جميع الميادين ذات الصلة بالتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، مع كفالة مشاركة متوازنة جغرافيا، وتقييم التقديرات الحالية، بما في ذلك التقارير ذات الصلة بالتنمية المستدامة الصادرة عن مجموعة متنوعة من المصادر بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى جمع معلومات متفرقة؛

٧ - **تطالب** لذلك، بإنشاء فريق مستقل من العلماء لصياغة تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الذي يصدر كل أربع سنوات. ويتعين تأليف هذا الفريق المستقل من العلماء من ١٥ خبيرا، يمثلون مجموعة متنوعة من الخلفيات والتخصصات العلمية والمؤسسات، ويكفل التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وسيقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين هذا الفريق لكل تقرير للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي في مشاورات علنية وشفافة وشاملة مع الدول الأعضاء، بما في ذلك إمكانية تلقي الترشيحات من الدول الأعضاء؛

وسيبدأ هذا الفريق المستقل من العلماء أعماله في نهاية عام ٢٠١٦.

وسيتلقى الدعم من فريق عمل، يشترك في رئاسته ممثل واحد عن كل من الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، بدعم لوجستي من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وسيقوم فريق العمل بتنسيق المدخلات من مجموعة من الشبكات القائمة، التي تمثل الأمم المتحدة والقطاع الخاص

والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ويمكن أيضا أن تُنشر المدخلات على المنصة الإلكترونية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

الصلة بالتقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة

٨ - **تقر** بالطابع المتميز للتقرير المرحلي لأهداف التنمية المستدامة وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وإن كان كل منهما يكمل الآخر، حيث يسهم كل منهما في المنتدى السياسي الرفيع المستوى من منظور مختلف. وسيسترشد المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالتقرير المرحلي السنوي عن أهداف التنمية المستدامة، الذي سيعدّه الأمين العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بالاستناد إلى إطار المؤشرات العالمية والبيانات المستمدة من النظم الإحصائية الوطنية والمعلومات المجمّعة على الصعيد الإقليمي. أما تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي فسيغلب عليه الطابع العلمي والتحليلي بدرجة أكبر، وسيركز على تضافر عنصري العلم والسياسة، وسيسترشد به أيضا المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

25 شارع رمسيس، الكورية، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
25 Ramses st., Korba, Heliopolis, Cairo, Egypt
Tel: (+202) 24183301
(+202)24183101
fax: (+202)24183110
@: info@arabwomenorg.net
www.arabwomenorg.org